

حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)



التوجهات السياسية واللائحة الداخلية دائرة اللاجئين الفلسطينيين في الاردن (عودة)

صادر عن المؤتمر العام الرابع المنعقد بتاريخ
٢٠١٤ / ١ / ١٧

مقدمة

يتميز وضع الشعب الفلسطيني في الاردن بخصوصية فريدة، تستمد عناصرها من عمق الاواصر القومية والتاريخية والحضارية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية، التي تربط بين الاردن وفلسطين أرضاً وشعباً.

وقد تعززت العوامل الموضوعية للعلاقة بين الشعبين الاردني والفلسطيني إثر احتلال الصهاينة اغلبية الارض الفلسطينية عام ١٩٤٨م وتشريد الغالبية من ابناء الشعب الفلسطيني الذي لجأ القسم الاكبر منهم الى الاردن.

ان الشعب الفلسطيني في الاردن هم جزء عضوي لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني الموحد بكافة تجمعاته في الوطن والشتات ووحدة

مصيره وقضيته الوطنية ، وتشكل وحدته والحفاظ على هويته الوطنية المستقلة عاملاً حاسماً من أجل صون حقوقه الوطنية في مواجهة المشروع الصهيوني.

إن ممارسة الجماهير الفلسطينية في الأردن كامل حقوق وواجبات المواطنة وانخراطها الفعال في النضال الوطني الديمقراطي الجاري في البلاد ، في إطار الحركة الوطنية الاردنية واحزابها السياسية ، لا يلغي حقها في ممارسة النضال من أجل استعادة الحقوق الوطنية الكاملة للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، ان هذا الانخراط يستوجب التمسك بهذا الحق واظهاره والدفاع عنه في إطار الدفاع عن

استقلال الاردن وكيانه ومستقبله .

إن الترابط والتأثير العميقين بين المصالح الوطنية والقومية للشعبين الشقيقين الاردني واللسطيني، تملي على احزاب الحركة الوطنية الاردنية ، والقوى الاجتماعية والشخصيات الوطنية العمل على برنامج كفاحي يجمع بين الدفاع عن الحقوق الوطنية والديمقراطية الاردنية من جهة، وبين المشاركة في النضال الوطني الذي يخوضه الشعب الفلسطيني من اجل حقوقه الوطنية المشروعة من جهة اخرى.

لقد أرجأ اتفاق اوسلو المبرم عام ١٩٩٣ كما هو معروف الذي تجاوزه انتفاضة الاستقلال والحرية (انظر الملحق رقم ١) البحث في موضوع اللاجئين الفلسطينيين وتمت

احالته الى مفاوضات الوضع النهائي ، ثم عقدت معاهدة وادي عربة عام ١٩٩٤م ، التي تنص المادة الثامنة فيه على (اعتبار قضية اللاجئين والنازحين قضية ثنائية ويكون حلها في اطار القانون الدولي دون الاشارة الى حلها على قاعدة القرار ١٩٤ ، كما تنص تلك المادة على الحل في اطار المساعدة على تأهيلهم وتوطينهم) (انظر الملحق رقم ١) الامر الذي شكل تراجعاً ضمناً او صريحاً عن المطالبة بحق اللاجئين في العودة الى ديارهم ووطنهم ، وكان من الطبيعي ان تشهد السنوات التي تلت ، نهوضاً عارماً في اوساط اللاجئين الفلسطينيين وفي جميع اماكن تواجدهم بمن فيهم اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة ، وذلك رداً على السياسات الامريكية الصهيونية

المعادية لحق اللاجئين في العودة الى وطنهم
وديارهم التي شردوا منها .

في هذا الاطار ، ومن أجل العمل في اوساط
اللاجئين وفق برنامج نضالي يأخذ بالاعتبار
حق اللاجئين في العودة ، كحق تاريخي ،
قانوني، مقدس وممكن ايضاً ، كما يأخذ
بالاعتبار ايضاً خصوصية وضع اللاجئين
الفلسطينيين في الاردن وضرورات التصدي لكل
سياسات التأهيل والتوطين، فان دائرة اللاجئين
(عودة) في حزب حشد تستند في برنامج عملها
على التوجهات السياسية اللاحقة .

التوجهات السياسية

أولاً:

إن قضية فلسطين هي قضية عربية وذات بعد أممي وهي جوهر الصراع العربي الصهيوني فهي بالتالي قضية وطنية وسياسية لكل قطر عربي يتوجب الدفاع عنها في اطار النهوض بالمهمات الوطنية في مواجهة المشروع الصهيوني ، كما انها قضية وطنية اردنية لذلك فان مهمة الدفاع عن هذه القضية تأتي في اطار النهوض بالمهمة الوطنية المشتركة في التصدي لمحاولات الهيمنة التي يحاول العدو الصهيوني فرضها على المنطقة العربية ، وبالتالي فان مهمة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في الاردن ، وفي مقدمتها حقهم في العودة الى ديارهم ومجاهاة سياسة التوطين

هي مهمة وطنية أردنية تأتي في اطار النهوض
بالمهام الوطنية المشتركة في التصدي للاحتلال
والتوسع الاسرائيلي دفاعاً عن سيادة الاردن
واستقلاله وسلامة اراضيه ومواجهة مشروع
الوطن البديل ومن اجل انهاء الاحتلال
وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه
الوطنية في العودة وتقرير المصير واقامة
دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها
القدس .

ثانياً:

حق العودة هو حق جماعي غير قابل
للتصرف، ولا يسقط بالتقادم وقد كفلته الامم
المتحدة في قرارها رقم ١٩٤ (انظر الملحق رقم
٢) والصادر عام ١٩٤٨ م واعادت التأكيد عليه
منذ ذلك الوقت ١٣٠ مرة، وتعيد التأكيد عليه

في دوراتها المتعاقبة ، اضافة الى ذلك فهو حق شخصي وطبيعي وشرعي لا تجوز فيه الانابة او التجزئة او المقايضة او التمييز ، ولا تلغيه اية اتفاقيات تتناقض مع مضمون هذا الحق .

ثالثاً:

إن الدفاع عن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم ووطنهم هي قضية صراعية مع العدو الصهيوني الذي اغتصب وطنهم واقتلعهم من ديارهم وممتلكاتهم ، ومع الدول التي تنكر عليهم هذا الحق وتنحاز الى السياسة العدوانية الصهيونية العنصرية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية .

لذلك فان المعركة التي يخوضها اللاجئين دفاعاً عن حقهم في العودة ليست ولن تكون مع اي من الدول العربية المضيضة ، بل هي مواجهة

أساساً وفي جميع المراحل ضد العدو الصهيوني الذي اسس مشروعه على مبادئ عنصرية هي طرد وتهجير قسري للفلسطينيين واحتلال ارضهم بالقوة .

رابعاً:

تشكل قضية اللاجئين جوهر القضية الوطنية الفلسطينية، يجسد حلها بشكل عادل ووفق حق العودة لجميع اللاجئين الفلسطينيين وحسب قرار ١٩٤٤، التطبيق العادل والحقيقي لمبدأ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه والتصدي لمحاولات المقايضة بين قيام دولة فلسطينية وبين حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها .

خامساً:

إن وحدة اللاجئين قضية وشعباً داخل حدود فلسطين التاريخية (انظر الملحق ٤) (وحدة الارض والشعب) وفي مناطق الشتات والمهاجر، هي ضمانة لوحدة القضية الفلسطينية وترابط صفوف الشعب الفلسطيني ، وصوناً لشخصيته من التفكك والتذويب في مواجهة مشاريع التأهيل والتوطين والدمج او اعادة التشتيت والتهجير.

سادساً:

تشكل ” الانروا “ الى جانب الدور المنوط بها في اغاثة وتشغيل اللاجئين ، عنواناً لاعتراف المجتمع الدولي بمسؤوليته القانونية والاخلاقية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين وضرورة حلها على قاعدة العودة الى الديار

والممتلكات ، ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية تمويل ” الانروا “ وتطوير دعمها بما يتناسب مع الزيادة الطبيعية في صفوف اللاجئين واحتياجاتهم، كما انها تشكل احدى العناصر الثلاث السياسية والقانونية لقضية اللاجئين وهي ” اللاجئين ، المخيم ، الانروا “ التي يجب التمسك بها لقيامها بدورها والضغط على الدول المانحة في استمرارها بتغطية احتياجاتها المالية لخدمة اللاجئين ورفض كل المحاولات لحرفها عن اهدافها الانسانية والاغاثية .

- ضرورة الاستمرار بالاتصال مع ادارة

الوكالة ومراقبة التزامها بالدور المناط بها

- عدم تعريب الوكالة من خلال موازنتها

وان تكون الموازنة حسب حاجات اللاجئين ومن

اصول موازنة الأمم المتحدة .

سابعاً:

التأكيد على قرارات جامعة الدول العربية وتوصياتها التي تعترف للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيضة بحقوقهم المدنية والانسانية كاملة ، ان هذه الحقوق ليست مرادفاً للتوطين ولا تعني التخلي عن حق العودة ولا تتعارض معه ، وكذلك من متطلبات صون قضية اللاجئين وحقوقهم الحفاظ على المكانة السياسية والقانونية لمخيمات اللاجئين، الامر الذي يتطلب وقف كل ما يمس هذه المكانة من مشاريع وبرامج مشبوهة .

- دعم لجان العاملين وتحويلها الى صيغة

اتحاد عام

- نتيجة تزايد اعداد اللاجئين اينما وجدوا لا بد ان تشملهم الخدمات من ” صحة - تعليم خدمات اجتماعية“

- عدم السماح بتعليق الخدمات او تقليصها ومواجهة كافة الخطوات التي تمارسها الوكالة في الاردن من تقليص الخدمات والتخلص من الدور المناط بها حتى العودة وتنفيذ القرار .١٩٤

- ان تشمل خدمات الوكالة كافة اللاجئين في المناطق الخمس وتولي عناية خاصة لكل منطقة حسب ظروفها ضمن ما يتولد بالمناطق من ازمات قصيرة الامد وطويلة الامد.

ثامناً:

يتحمل العدو الصهيوني مسؤولية ما حل بالشعب الفلسطيني من جراء نكبة ١٩٤٨م وما تلاها من حروب ، وما نتج عنها من ويلات وتشريد حوالي ٦٠% من الشعب الفلسطيني (انظر الملحق رقم ٣) .

إن كل هذا لا يفي بالمسؤولية الأساسية التي تتحملها بريطانيا عن نكبة الشعب الفلسطيني باعتبارها الدولة الانتدابية التي يقع على عاتقها مسؤولية حماية ارواح وصيانة ممتلكات الشعب الذي يقع تحت احتلالها ووصايتها حسب القانون الدولي .

كما يتحمل المجتمع الدولي وهيئة الامم المتحدة مسؤولية استمرار مأساة الشعب الفلسطيني ومعاناة اللاجئين ، الامر الذي

يلزمها باجبار (اسرائيل) على تنفيذ القرارات
الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية
وعلى رأسها القرار ١٩٤ .

تاسعاً:

رفض كل السياسات الداعية الى التعويض
(انظر الملحق رقم ٢) بديلاً عن حق العودة
الى الديار والوطن، لما في ذلك من انكار للحقوق
الطبيعية والتاريخية للشعب الفلسطيني على
ترابه الوطني الفلسطيني، والتأكيد على ان
حق اللاجئين في التعويض عما لحق بهم من
خسائر مادية ومعنوية بفعل النكبة طوال
فترة اللجوء وعن استغلال منهجي من قبل
دولة العدو الاسرائيلي لاملاكهم وثرواتهم، او
منعهم عنها، حق ثابت مكمل لحق العودة ولا
يشكل بديلاً عنه .

عاشراً؛

العمل على تعزيز حركة اللاجئين،
تطويرها، تحسين آلياتها، ومأسستها ديمقراطياً
عبر المؤتمرات على مستوى البلد الواحد -
وان امكن - ما هو أبعد من ذلك ، بما يولده من
خطاب سياسي موحد يصعب اختراقه بشأن
اللاجئين وحق العودة، وبما يراكمه من قوى
جماهيرية وانحيازات وسط النخب السياسية
والثقافية لصالح الدفاع عن حقوق اللاجئين،
وبما ينجم عنه - في الوقت نفسه - من شبكة
أمان شعبية لحق العودة تضم في صفوفها
التيارات السياسية والاجتماعية على اختلاف
اتجاهاتها وانتماءاتها تلتقي فيما بينها على
الدفاع عن حق العودة وما يترتب عليه من
وسائل وقضايا .. إن كل هذا يعمق سمات

حركة اللاجئيين .. ويبرز شخصيتها ، ويكرس موقعها كحركة جماهيرية ديمقراطية مستقلة وموحدة الاتجاه والهدف ، ركيزة من ركائز م.ت.ف الائتلافية ببرنامجها الوطني ، حركة تتصدى بفعالية لمخططات التوطين والتأهيل وتناضل بثبات في سبيل حق العودة الذي يكفله القرار ١٩٤ ، ومن اجل المصالح المباشرة للاجئين وصون مكانتهم السياسية والقانونية وما يتفرع عنها وذلك في اطار الدفاع عن الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني .

الحادي عشر

العمل على انهاء الانقسام الفلسطيني واعادة اللحمة لـ (م.ت.ف) الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وتفعيل مؤسساتها بنهج الشراكة الوطنية الديمقراطية على برنامج

الصمود والمقاومة والاصرار على مواجهة الاحتلال حتى انجاز الحقوق الوطنية وادانة نهج التفرد الذي تمارسه القيادة المتنفذة في م.ت.ف والذي كان وما زال سببا في معظم السياسات الخطرة والضارة.

من هنا فإم دائرة اللاجئين "عودة" في حزب حشد تؤكد على وحدة شعبنا وترفض المفاوضات العبثية بين السلطة والعدو الصهيوني برعاية امريكية كونها تتناقض مع البرنامج الوطني والمصلحة الوطنية وتشكل انحيازا كاملا لصالح العدو الصهيوني والتوجه الى كافة المؤسسات الدولية بما فهمها محكمة العدل الدولية والجنايات الدولية لتمارس هذه المؤسسات دورها في تطبيق القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وخاصة اذا ما علمنا ان هدف

العدو الصهيوني هو كسب الوقت لزيادة عدد
المستوطنات وانتزاع الاعتراف بيهودية الدولة
وضم القدس دون عطاء الجانب الفلسطيني اي
مكسب على ارض الواقع.

اللائحة الداخلية

الاسم : دائرة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن (عودة) وهي إحدى دوائر العمل الديمقراطي في حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد) وتعبّر عن مساهمة الحزب في اسناد الأطر الوطنية المنبثقة عن احزاب المعارضة الوطنية والتي يعنى برنامجها بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين في الاردن الى وطنهم وديارهم التي شردوا منها في عام ١٩٤٨ ووفق القرار الاممي ١٩٤ .

المركز :

- أ. يكون مركز الدائرة في العاصمة عمان .
- ب . يحق للدائرة ان تشكل فروعاً لها في مختلف المواقع الجغرافية داخل البلاد وفقاً لاحتياجات العمل

الاطر الهيكلية :

العضوية : يكتسب عضوية اللجان اي مواطن اردني مقيم بالاردن يوافق على البرنامج واللائحة ويبيدي استعداداً للعمل وفق التوجهات الواردة فيها مع أحقية جميع اللاجئين الفلسطينيين في الاردن باكتساب العضوية في الدائرة .

(١) **اللجنة القاعدية :** ان يكون عددها بما لا يزيد عن ٢٠ عضواً في موقع جغرافي او قطاعي واحد ، وتنتخب اللجنة أمانة لها لا يزيد عدد اعضائها عن ثلاثة ، وتكون اللجنة هي صلة الوصل بين الدائرة وقاعدتها الجماهيرية في الموقع المحدد ، تجتمع شهرياً وكلما دعت الضرورة لذلك .

(٢) **الفرع :** يتشكل الفرع من مجموع اللجان

القاعدية في الموقع الجغرافي او القطاعي المحدد، ويكون قوامه ثلاث لجان فما فوق .
- يعقد الفرع مؤتمراً فرعياً مرة واحدة كل سنتين ويتكون من جميع اعضاء اللجان التابعة له وينتخب مندوبي الفرع للمؤتمر العام للدائرة كما ينتخب الهيئة القيادية (لجنة الفرع) وهي المسؤولة عن وضع المهام وتحديد التوجهات ومتابعة تنفيذها .
- تنتخب هيئة الفرع أميناً ونائباً له ومقرراً.

- تجتمع لجنة الفرع مرة واحدة في الشهر وكلما دعت الضرورة لذلك .

٣) الأمانة العامة؛ هي أعلى هيئة مسؤولة عن الدائرة ما بين مؤتمرين

- تنتخب من المؤتمر العام مباشرة وان لا

يزيد عدد اعضائها عن ثلث اعضاء المؤتمر ،
وتقر الأمانة التوجهات والسياسات العامة
للدائرة .

- تحاسب المكتب التنفيذي عن مستوى أدائه
لمهامه في دورة اجتماعاتها مرة كل ٤ شهور وكلما
دعت الضرورة لذلك .

يحق لها اجراء توسع في عدد اعضائها وفقاً
لمتطلبات الانتشار والتوسع بملاك الدائرة .

٤) المكتب التنفيذي

- هو الهيئة المسؤولة عن تنفيذ المهام اليومية
للدائرة .

- ينتخب من الامانة العامة بسقف ثلث
أعضاء الامانة .

- يتابع المكتب التنفيذي أوضاع اللجان
والفروع والوقوف على مستوى تنفيذ المهام .

- يعقد اجتماعه مرة واحدة في الشهر وكلما دعت الضرورة لذلك .
- ينتخب أميناً للمكتب ومساعداً له ومقرراً.
- إجراء توسع في اطاره وفقاً لضرورات العمل والمهام في الدائرة وبما لا يزيد عن ثلث عدد اعضائه .

٥) المؤتمر العام :

- هو أعلى هيئة في الدائرة
- يعقد المؤتمر العام بدعوة من الامانة العامة والمكتب التنفيذي مرة كل سنتين .
- يتكون المؤتمر العام من الامانة العامة والمكتب التنفيذي ومندوبين منتخبين من مؤتمرات الفروع حسب النسب التي تحددها الامانة العامة وذلك لمناقشة اوضاع الدائرة بصورة شاملة وتحديد التوجات وخطة العمل.

ملحق رقم (١)

نص المادتين الثامنة والسادسة والعشرين في معاهدة وادي عربية المادة ٨ : اللاجئون والنازحون

١ - اعترافاً بالمشاكل الانسانية الكبيرة التي تسببها النزاع في الشرق الاوسط بالنسبة للطرفين ، وبما لهما من اسهام في التخفيف من شدة المعاناة الانسانية ، فانهما سيسعيان الى تحقيق مزيد من التخفيف من حدة المشاكل الناجمة على صعيد ثنائي .

٢ - اعترافاً من الطرفين (الاردن ” والعدو الاسرائيلي “) بان المشاكل البشرية المشار اليها اعلاه ، التي تسببها النزاع في الشرق الاوسط ، لا يمكن تسويتها بشكل كامل على الصعيد الثنائي ، ويسعى الطرفان الى تسويتها في المحافل والمنابر

المناسبة ، وبمقتضى أحكام القانون الدولي بما
في ذلك ما يلي :

أ. فيما يتعلق بالنازحين ، ضمن لجنة رباعية
بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين .

ب. فيما يتعلق باللاجئين :

١) ضمن اطار المجموعة المتعددة الاطراف
حول اللاجئين .

٢) في مفاوضات تتم في اطار ثنائي او غير ذلك
ضمن اطار يتفق عليه وتكون مقترنة ومتزامنة
مع المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم للمناطق
المشار اليها في المادة ٣ من هذه المعاهدة .

ج . من خلال تطبيق برامج الامم المتحدة
المتفق عليها وغيرها من البرامج الاقتصادية
الدولية المتعلقة باللاجئين والنازحين ، بما في
ذلك المساعدة على توظيفهم .

المادة ٢٦ : التشريعات

يتعهد الطرفان خلال ثلاثة اشهر من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة بتبني التشريعات الضرورية لتنفيذ هذه المعاهدة ولانهاء اي التزامات دولية. والغاء اي تشريعات تتناقض مع هذه المعاهدة .

ملحق رقم (٢)

نص الفقرة ١١ من قرار ١٩٤ للامم المتحدة

صدر قرار ١٩٤ عن الامم المتحدة بتاريخ ١١ / ١٢ / ١٩٤٨ وتنص الفقرة الحادية عشرة منه على :

” تقرر وجوب السماح بالعودة في اقرب

وقت ممكن ، للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى ديارهم وعن كل مفقود او مصاب بضرر ، عندما يكون من الواجب ، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والانصاف ، ان يعوض عن ذلك الفقدان او الضرر من قبل الحكومات او السلطات ” .

• المقصود هنا القرار ١٩٤ دون ذكر له بشكل صريح .

المرجع : معاهدة السلام بين الاردن واسرائيل - الجريدة الرسمية

رقم ٤٠٠٠١ تشرين ٢ ١٩٩٤ ص ٢٧٩٠ ، ٢٧٩١ ، ٢٧٩٧

ملحق رقم (٣) بيانات حول اللاجئين

بلغ عدد الفلسطينيين (نهاية عام ٢٠١٣) نحو ١١,٨ مليون، يعيش منهم في نطاق فلسطين التاريخية حوالي ٥,٩ مليون فلسطيني (نحو ١,٤ مليوناً في أراضي الـ٤٨، و ٢,٨ مليون نسمة في الضفة الغربية و ١,٧ في قطاع غزة)، ٥,٢ مليوناً في الدول العربية، و نحو ٦٦٥ ألف في الدول الأجنبية.

والشعب الفلسطيني متعدد الأعراق والمذاهب والأديان؛ فغالبية سكانه عرب مسلمون؛ والعديد منهم مسيحيين، ينتمون لطوائف وكنائس مختلفة، كالأرثوذكسية والكاثوليكية والمارونية والسريانية وغيرها؛

إضافة إلى الطائفة السامرية التي يعيش
أبنائها في منطقتي حولون (داخل الخط
الأخضر) وجبل جرزيم جنوبي مدينة نابلس؛
كما تعيش في فلسطين عدة جاليات إثنية،
كالأرمن والأكراد والأرناؤوط والبشناق
والشركس والدوم والأفارقة؛ وتشكل مع
الأكثرية السكانية العربية النسيج العضوي
للمجتمع الفلسطيني، وتزيده ثراء وتنوعاً
وتشير المعطيات الإحصائية أن عدد
الفلسطينيين عام ١٩٤٨م بلغ ١,٤ مليون
نسمة؛ في حين قدر عدد الفلسطينيين منتصف
عام ٢٠١٣م بحوالي ٤,٤٢ مليون نسمة؛ أما
فيما يتعلق بالفلسطينيين المقيمين ما بين النهر
والبحر، فإن البيانات تشير إلى أن إجمالي عدد
الفلسطينيين المقيمين في فلسطين التاريخية

بلغ نهاية عام ٢٠١٣ م حوالي ٩,٥ مليون نسمة،
مقابل نحو ٦,٠ مليون يهودي.

ووفق جهاز الإحصاء: سيتساوى عدد السكان
الفلستينيين واليهود مع نهاية عام ٢٠١٦، حيث
سيبلغ ما يقارب ٦,٤ مليون، وذلك فيما لو بقيت
معدلات النمو السائدة حالياً. وستصبح نسبة
السكان اليهود حوالي ٩,٤٨% من السكان وذلك
بحلول نهاية عام ٢٠٢٠، حيث سيصل عددهم
إلى نحو ٦,٩ مليون يهودي؛ مقابل ٧,٢ مليون
فلسطيني.

وتبين المعطيات الإحصائية أن نسبة
اللاجئين بين الفلستينيين تصل ما يزيد عن
نصف عدد الفلستينيين بالعالم بقليل، وهي
تعكس ذاتها تقريباً للوجود الفلستيني في
الأراضي الفلستينية؛ فحسب سجلات وكالة

الغوث في الأول من كانون الثاني عام ٢٠١٣ :
بلغ عدد اللاجئين في كل من الأردن وسوريا
ولبنان والأراضي الفلسطينية حوالي ٥,٣
مليون لاجئ فلسطيني مسجل، يتوزعون بواقع
٤٠% في الأردن، و ١٠% في سوريا، و ٩% في لبنان،
وفي الضفة الغربية ١٧%، وقطاع غزة ٢٤%،
يعيش حوالي ثلثهم في ٥٩ مخيماً، تتوزع بواقع
١٣ مخيمات في الأردن و ١٠ في سوريا، و ١٢
مخيماً في لبنان و ١٩ مخيماً في الضفة الغربية،
و ٨ مخيمات في قطاع غزة.

وقد بلغ متوسط حجم الأسرة للفلسطينيين
في الأردن حوالي ٥,١ فرداً في حين بلغ ٤,١ في
سوريا و ٣,٨ في لبنان.

وهذه النسب تمثل الحد الأدنى من الزيادة
السوية للاجئين. وإذا تم الأخذ بالاعتبار

اللاجئين غير المسجلين وحسب تقديرات الوكالة ذاتها، فسوف يزيد عدد اللاجئين بعد ٦٠ عاماً على النكبة عن نصف الفلسطينيين في العالم؛ ولا يشمل من تم تشريدهم من الفلسطينيين بعد عام ١٩٤٩م حتى عشية حرب حزيران ١٩٦٧م (حسب تعريف وكالة الغوث للاجئين)، ولا يشمل أيضاً الفلسطينيين الذين رحلوا، أو تم ترحيلهم، عام ١٩٦٧م على خلفية الحرب، والذين لم يكونوا لاجئين أصلاً. وقد قدر عدد السكان الفلسطينيين الذين لم يغادروا وطنهم عام ١٩٤٨م بحوالي ١٥٤ ألف مواطن؛ في حين يقدر عددهم في الذكرى الستين للنكبة حوالي ١,٢ مليون نسمة؛ بنسبة جنس بلغت حوالي ١٠٣,٧ ذكراً لكل مئة أنثى؛ ومتوسط حجم الأسرة ٤,٧ فرداً. وبلغت نسبة

الأفراد (أقل من ١٥ سنة) حوالي ٤٠,٢% من مجموع هؤلاء الفلسطينيين؛ مقابل ٣,٢% منهم تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة فأكثر؛ ما يشير إلى أن هذا المجتمع فتي، كامتداد طبيعي للمجتمع الفلسطيني عامة.

وأشارت البيانات لعام ٢٠١٢ إلى أن نسبة السكان اللاجئين في فلسطين بلغت حوالي ٤٢,١% من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين؛ وحوالي ٢٧% من السكان في الضفة الغربية لاجئين؛ أي أنه من بين كل ١٠ أفراد هناك ٣ أفراد لاجئين؛ في حين بلغت نسبة اللاجئين في قطاع غزة حوالي ٦٧%.

بناءً على التقديرات التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والتي بنيت بالاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان

والمساكن والمنشآت ٢٠٠٧؛ فقد بلغ عدد السكان المقدر منتصف عام ٢٠١٣ في فلسطين حوالي ٤,٤٢ مليون نسمة؛ منهم ٢,٢٤ مليون ذكر، و٢,١٨ مليون أنثى؛ في قدر عدد سكان الضفة الغربية بحوالي ٢,٧٢ مليون نسمة؛ منهم ١,٣٨ مليون ذكر و١,٣٤ مليون أنثى؛ بينما قدر عدد سكان قطاع غزة لنفس العام بحوالي ١,٧٠ مليون نسمة؛ منهم ٨٦٤ ألف ذكر، و٨٣٧ ألف أنثى. كما بلغت نسبة السكان الحضر بناء على التقديرات السكانية منتصف عام ٢٠١٣ حوالي ٧٣,٨٪، وبلغت نسبة السكان المقيمين في الريف ١٦,٨٪، في حين بلغت نسبتهم في المخيمات ٩,٤٪.

الكثافة السكانية في فلسطين مرتفعة بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص؛ إذ بلغت

الكثافة السكانية المقدرة لعام ٢٠١٣ نحو ٧٣٤
فرداً / كم٢ في فلسطين، بواقع ٤٨١ فرداً / كم٢
في الضفة الغربية مقابل ٤،٦٦١ فرداً / كم٢ في
قطاع غزة.

ملحق رقم (٤) معلومات ضرورية

المقصود بالتوطين السياسي

التضييق على حق الفلسطينيين في الحفاظ
على هويتهم الوطنية وحق التعبير عنها
بالمرجعية السياسية / التمثيلية (م.ت.ف
الائتلافية ببرنامجها الوطني الائتلافي في
اطار وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة نضاله
على ارض فلسطين والشتات).

وفي محاولة شطب الحقوق السياسية
لللاجئين بالعمل على إلغاء العناصر الثلاثة:
السياسية والقانونية ” اللاجئي، المخيم،
الوكالة“ ، والاكتفاء بالطرح الشكلي لحق
العودة ، دون ان يرتقي هذا الموقف الى
الاعلان السياسي الواضح بان حق العودة الذي
يكفله القرار ١٩٤ هو جزء اساسي من الحقوق
الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني .

- حدود فلسطين التاريخية

نهر الاردن شرقاً - البحر المتوسط غرباً
- الحدود المصرية جنوباً - الحدود السورية
واللبنانية شمالاً في ضوء اتفاقية الهدنة
الموقعة في ٢٠ / ٧ / ١٩٤٩ عند تخطيط خط
الهدنة.

١. الانتفاضة

• تاريخ بدء الانتفاضة الفلسطينية الاولى:

١٩٨٧ / ١٢ / ٧

• تجددت الانتفاضة (انتفاضة الاقصى

والاستقلال الوطني) في ٢٨ / ٩ / ٢٠٠٠ .

